تقرير الثلاثي الأول لسنة 2018

حول النفاذ إلى المعلومة

1/نشر المعلومة بمبادرة من الهيكل على موقع واب البلدية:

عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في مارس 2016 و المتعلق بحق النفاذ الى المعلومة و تعزيزا لمبدأي الشفافية و المساءلة و ضمانا لحق الاشخاص في الاطلاع على نشاط الهياكل العمومية نشرت بلدية جربة حومة السوق عبر موقعها الالكتروني المعطيات التي تهم العموم و القابلة للاستعمال وبالإضافة إلى ما تم نشره خلال سنة 2017 تم خلال شهر جانفي 2018 نشر تقرير الثلاثي الرابع لسنة 2017 مع التقرير السنوي.

2/النشر التلقائي على صفحة التواصل الاجتماعي الفايسبوك :

لمزيد تكريس مبدأ الشفافية و حرصا على تقديم المعلومة الحينية لكل متساكنيها ، تنشر بلدية جربة حومة السوق و بصفة دورية على صفحتها الرسمية كل المستجدات فخلال الثلاثي الأول لسنة 2018 تم نشر 89 صورة متعلقة بحملة نظافة ، أشغال تعبيد طرقات، دورة عادية لمجلس بلدي ، جلسة تمهيدية ، انطلاق برنامج الكنس الآلي، جلسة عمل وصور متعلقة بزيارة ميدانية لتعبيد طرقات وعدد 9 إعلامات بتواريخ انعقاد اللجان وباجتماعات وعدد 13 إعلان لبتات وطلبات عروض وتأجيل اجتماع لجان وعدد 2 استدعاء و مقطع فيديو .

3/النفاذ الى المعلومة بطلب من الشخص المعني :

لقد نص القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 خاصة في فصله التاسع على حق النفاذ الى المعلومة لكل شخص طبيعي او معنوي و ضبط مختلف المقاييس و الاجراءات و حدد المسؤولية بين كل الاطراف المتداخلة صلب الهيكل العمومي و هيئة النفاذ الى المعلومة

فخلال الثلاثي الأول لسنة 2018 وردت على بلدية حومة السوق 28 مطلب نفاذ إلى المعلومة في الفترة الممتدة من 17 جانفي 2018 إلى 26 مارس 2018 وقعت الإجابة عن عدد 25 مطلب أي أن عدد 4 مطالب لم تقع الاجابة عنها منها مطلب نفاذ ورد أواخر شهر مارس وآجال الرد لم تنته بعد ومطلب لم يرد في اطار طلب وثيقة بل استفسار ومطلب نفاذ بصدد الإعداد لإجابة في الغرض كما ورد علينا تظلم وحيد لدى السيد رئيس الهيكل تم قبوله وتمت الإجابة عنه كما تم رفع قضية لدى هيئة النفاذ الى المعلومة لم تكن البلدية طرفا فيها وتم ادخالنا في الدعوى ووقعت الإجابة في الآجال.

المقترحات :

لمزيد تكريس حق النفاذ إلى المعلومة يتعين :

- توفير ظروف عمل ملائمة للمكلف بالنفاذ ونائبه وذلك بتوجيه مذكرات إلى جميع رؤساء المصالح البلدية وتحسيسهم بأهمية قانون النفاذ على المدى المتوسط والبعيد لتطوير العمل البلدي ودعما لثقة المواطنين في بلديتهم وتحسينا لجودة المرفق العمومي مع دعوتهم إلى ضرورة التعاون وتقديم المساعدة اللازمة للمكلف بالنفاذ ونائبه بتوفير المعلومات المطلوبة في آجال محددة وتمكينهما من التسهيلات الضرورية والممكنة .

- تكليف عون يعنى بالتنسيق مع المكلف بالنفاذ ونائبه وبقية مصالح البلدية التي لها علاقة بمطالب النفاذ الموجهة للبلدية لجمع المعطيات والوثائق وموافاتها إليهما قصد معالجتها والرد عليها في الآجال .

- مزيد تكوين المكلف بالنفاذ ونائبه في مجال النفاذ للمعلومة بدعوتهما معا إلى حضور كل الملتقيات والدورات التكوينية لاكتساب مزيد من الخبرات والمهارات .